

Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن بموجب قراره 2531 (2020) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ القرار. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها مالي منذ صدور التقرير السابق (S/2021/299) المؤرخ 26 آذار/مارس 2021. وبناء على الطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/PRST/2020/10)، فإن التقرير يتضمن أيضا معلومات مستكملة عن الكيفية التي تدعم بها البعثة عملية الانتقال السياسي الجارية في البلد.

ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - بعد إحراز بعض التقدم في تنفيذ خارطة الطريق للفترة الانتقالية، ولا سيما إصدار الجدول الزمني للانتخابات والشروع في التحضيرات للانتخابات المقبلة، حدثت بعض الاضطرابات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تميزت باعتقال رئيس الحكومة الانتقالية باه نداو ورئيس الوزراء مختار أوان وبإرغامهما على الاستقالة في وقت لاحق. وكانت الحكومة الانتقالية قد اتخذت في وقت سابق خطوات لجعل العمليات السياسية أكثر شمولا، وذلك في أعقاب الانتقادات المستمرة التي وجهتها الجهات الفاعلة في العمل السياسي والمجتمع المدني. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بطيئا، وقد عكر صفوَ هذا التقدم اغتيال رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية والأمين العام للحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية في 13 نيسان/أبريل.

التطورات السياسية

3 - لقد انتقدت الجهات الفاعلة في العمل السياسي والمجتمع المدني السلطات الانتقالية لما لمسته من افتقار إلى الشمولية والوضوح في العملية الانتقالية. وفي 31 آذار/مارس، أنشأ رئيس الحكومة الانتقالية لجنة التوجيه الاستراتيجي المعنية بالإصلاحات السياسية والمؤسسية بمرسوم. وسوف تعمل هذه اللجنة كلجنة





استشارية لدعم رئيس الوزراء فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، ولا سيما فيما يخص إعادة التنظيم الإقليمي، والمراجعة الدستورية، والإصلاحات الانتخابية.

4 - وعقدت اللجنة الاستشارية المكونة من 50 عضوا، من بينهم 10 نساء، والتي تضم ممثلين عن الحكومة الانتقالية والأحزاب السياسية والحركات المسلحة الموقّعة على الاتفاق والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات العمالية والزعماء التقليديين والدينيين، اجتماعها الافتتاحي في 19 نيسان/أبريل. ولا يرقى تمثيل المرأة بنسبة 20 في المائة في اللجنة إلى نسبة 30 في المائة التي ينص عليها القانون. وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز مشاركة المرأة في عملية الانتقال السياسي من خلال عقد ثلاث حلقات عمل مخصصة.

5 - وقام وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة الرئيس السابق لنيجيريا غودلاك جوناثان، بزيارة مالي في الفترة من 9 إلى 12 أيار/مايو. وبتمثيل من البعثة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اجتمع الوفد مع السلطات الانتقالية، فضلا عن ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والسلك الدبلوماسي. ورحبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيانها الختامي الصادر في 12 أيار/مايو بالتقدم المحرز وأشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما فيما يتعلق بأولويات الإصلاحات؛ والحاجة الملحة إلى توافق في الآراء بشأن الهيكل أو الهياكل التي ستشرف على الانتخابات المقبلة؛ وإعادة التنظيم الإقليمي؛ والشفافية والشمولية في العملية الانتقالية.

6 - وفي 14 أيار/مايو، استقال رئيس الوزراء وأعيد تعيينه على الفور؛ وبدأت مفاوضات لتشكيل حكومة جديدة. وسبقت التعديل الوزاري سلسلةٌ من الاجتماعات التي بادر إلى عقدها رئيس الحكومة الانتقالية مع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولا سيما بين الرئيس وحركة 5 حزيران/يونيه - تجمع القوى الوطنية في 6 أيار/مايو، حيث دعت الحركة إلى استقالة الحكومة الانتقالية وإدخال تعديلات على المسار الانتقالي. وفي ظل هذه التطورات، ففي 16 أيار/مايو، قام الممثل الخاص للأمين العام لمالي والممثلون الخاصون للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي بإشراك الجهات الفاعلة الوطنية بفعالية في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما.

7 - وفي 24 أيار/مايو، أصدر رئيس الحكومة الانتقالية مرسوما يعلن فيه تعيين حكومة جديدة. وفي الحكومة الجديدة، تم استبدال وزيري الدفاع والأمن، وكلاهما عضو في اللجنة الوطنية لخلاص الشعب، التي أطاحت في آب/أغسطس 2020 بالرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا. وفي اليوم نفسه، ألقي القبض على رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس الوزراء وعدد من المسؤولين الحكوميين وأُحضروا إلى الحامية العسكرية في بلدة كاتي، حيث احتجزهم أفراد الجيش. وعاد وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى باماكو في 25 أيار/مايو لطلب الإفراج عن المحتجزين والتوسط لإيجاد حل. وأُعلن في 26 أيار/مايو عن استقالة رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس الوزراء. وفي 28 أيار/مايو، عينت المحكمة العليا نائب الرئيس السابق، أسيمي غويتا، وهو ضابط عسكري وعضو في اللجنة الوطنية لخلاص الشعب، رئيسا جديدا للحكومة الانتقالية. وفي 30 أيار/مايو، عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قمة استثنائية في أكرا. وأدانوا ما أشاروا إليه بعبارة "الانقلاب الثاني" وعلّقوا عضوية مالي في المنظمة، وفقا للوائحها.

8 - واستمر إضراب موظفي الخدمة المدنية في مختلف قطاعات الإدارة العامة. ولم تفض المناقشات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات الاجتماعية، التي بدأتها الحكومة في 13 أيار/مايو، إلى اتخاذ أي قرار، وبدأ الاتحاد الوطني للعمال في مالي إضرابا لمدة خمسة أيام في 17 أيار/مايو، على أن البعض يرى أن أهداف الاتحاد تتجاوز معالجة ظروف العمل في القطاعين العام والخاص.

التحضير لإجراء الانتخابات

9 - في 14 نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة الانتقالية الجدول الزمني للانتخابات: فمن المتوقع أن يجري الاستفتاء الدستوري في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وستجري انتخابات المجالس البلدية والمناطق والدوائر في 26 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ بينما ستجري الانتخابات التشريعية والرئاسية المشتركة في 27 شباط/فبراير 2022. ومن المقرر إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، إذا لزم الأمر، في 13 و 20 آذار/مارس 2022، على التوالي.

10 - وكانت هناك ردود فعل متباينة على الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات. وفي حين رحب حزبا يليما والتحالف من أجل تعزيز الديمقراطية بذلك الإعلان، انتقدت حركة 5 حزيران/يونيه - تجمع القوى الوطنية ما اعتبرته غياب مشاورات شاملة قبل نشر الجدول الزمني. وشددت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على ضرورة أن تتصدى السلطات الانتقالية للمظالم الشعبية قبل إجراء الانتخابات.

11 - وفي 13 نيسان/أبريل، عقدت الحكومة الانتقالية اجتماعا لممثلي الأحزاب السياسية في الدورة الخامسة للإطار الوطني للتشاور لمناقشة المسائل المعلقة، بما في ذلك تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، واستبدال النواب في الجمعية الوطنية، وإعادة التنظيم الإقليمي. وأكدت عدة أحزاب سياسية أنها خلصت إلى أن الوضع الراهن غير مقبول، حيث دعا بعضها إلى إنشاء هيئة واحدة لإدارة الانتخابات قبل إجراء الانتخابات، ولكن لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن هذه المسألة.

12 - وبدأت عمليات تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد في 1 نيسان/أبريل، وسوف تختتم في 10 حزيران/يونيه. وبدأت عملية تسجيل الناخبين في المهجر في 5 أيار/مايو.

ثالثا - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

13 - في 13 نيسان/أبريل، اغتيل سيدي إبراهيم ولد سيدات، رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية والأمين العام للحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية، أمام منزله في باماكو على يد شخصين مسلحين مجهولَيْ الهوية. وقد أقامت الحكومة الانتقالية احتفالا لمنحه جائزة بعد وفاته تقديرا لمساهمته في عملية السلام.

14 - وقد أدانت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية اغتيال السيد سيدات على نطاق واسع. وأصدر كل من تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة بيانين منفصلين يدينان الاغتيال. وأصدر أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام، بيانات تدين أعمال العنف، ودعوا السلطات الانتقالية إلى إجراء تحقيق شفاف وشامل، وحثوا الأطراف الموقعة على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبدأت السلطات الانتقالية تحقيقا قضائيا. والبعثة على استعداد للمساعدة إذا لزم الأمر.

15 - واجتمعت لجنة متابعة الاتفاق خارج باماكو للمرة الثانية منذ إنشائها. وفي 29 آذار/مارس، أشارت اللجنة، في دورتها الثانية والأربعين المعقودة في كايس، بمنطقة كايس، إلى عدم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الالتزامات السابقة، بما في ذلك قرار توسيع مشاركة المرأة في آليات اللجنة وتفعيل كتيبة الجيش المعاد تشكيلها والمنتشرة بالفعل في كيدال. ودعت اللجنة إلى إحراز تقدم ملموس بشأن الإجراءات ذات الأولوية، ولا سيما استئناف المشاورات بشأن قضايا الدفاع والأمن، والشروع في المرحلة التالية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واعتماد قانون إنشاء الشرطة الإقليمية، والانتهاء من عملية إعادة التنظيم الإقليمي في سياق تفعيل منطقتي ميناكا وتاوديني، بما في ذلك دائرتا أشيبوغو وألموسترات.

16 - وفي 6 نيسان/أبريل، أنشأت تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، وهو عبارة عن هيئة لتضافر الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ اتفاق السلام وتفعيل الآليات المشتركة لمعالجة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في البلد. وفي 6 أيار/مايو، وبناء على إنشاء الإطار الاستراتيجي الدائم، وقع زعيما تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف اتفاقا في روما ينشئ رسميا ائتلافا أمنيا وسياسيا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها والشاملة للجميع

17 - في 23 آذار/مارس، أكملت البعثة بناء معسكر عبور في كاتي، بمنطقة كوليكورو، وسلمته إلى حكومة مالي الانتقالية في 12 نيسان/أبريل. ولدى المعسكر القدرة على استيعاب ما يصل إلى 250 مقاتلا سابقا للتدريب قبل إعادة الانتشار كجزء من الوحدات المعاد تشكيلها التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية.

18 - وفي يومي 18 و 19 آذار/مارس 2021، عقدت حلقة عمل بشأن الطرائق المتبعة ومعايير الأهلية فيما يخص نزع السلاح والتسريح المقررين لعدد إضافي من المقاتلين بلغ 800 1 مقاتل اختاروا إعادة إدماجهم في الحياة المدنية نتيجة لخارطة الطريق التي وضعت في 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. وستُعقد حلقة العمل في المناطق الوسطى والشمالية الست (وهو يستهدف 300 مقاتل سابق لكل موقع). كما سيستفيد الأفراد الذين يعتبرون غير مؤهلين طبيا من الدعم الاجتماعي والاقتصادي. وفي 30 نيسان/أبريل، أُدمجَ 422 مقاتلا من المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية بعد ثلاثة أشهر من التدريب. وهم حالياً بانتظار إعادة نشرهم. وبذلك يصل عدد المقاتلين السابقين من الحركات الموقِّعة الذين أدمجوا في قوات الدفاع والأمن المالية إلى 735 1 مقاتلا. ويعزى التأخير في إدماج المقاتلين السابقين المتبقين البالغ عددهم 265 1 مقاتلا (من أصل العدد المتوخى وهو 000 3 مقاتل) إلى استمرار الخلاف بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة بشأن توزيع الحصص والمطالب الإضافية من جانب الحركات المسلحة بتنفيذ أحكام الاتفاق الأخرى بشكل متزامن.

19 - واستمر تنفيذ برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في جميع المناطق بهدف دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالنسبة للسنة المالية 2021/2020، يجري تنفيذ 16 مشروعا من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية التي تستهدف 057 30 مستفيدا مباشرا (بمن فيهم 027 15 امرأة) في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وموبتي. وتركز هذه المشاريع في جملة أمور على التدريب المهني، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، والأنشطة المدرة للدخل.

إعادة بسط إدارة الدولة

20 - في 11 نيسان/أبريل، وعقب إجراء مفاوضات، تم تنصيب 30 سلطة بلدية مؤقتة في منطقة تاوديني (حيث بلغت نسبة تمثيل النساء 29 في المائة)، فضلا عن السلطات المؤقتة الثلاث المتبقية على مستوى المقاطعات في فم العلبة وبوجبيهة والعُرش، في منطقة تاوديني كذلك (في ظل تمثيل النساء بنسبة 30 في المائة). وبذلك يصل العدد الإجمالي للسلطات المؤقتة التي تم تنصيبها على مستوى البلديات إلى 44 من أصل 50 سلطة (في ظل تمثيل النساء بنسبة 20 في المائة).

21 - وفي 30 نيسان/أبريل، كان 18 من بين 131 مديرا مدنيا (14 في المائة) قد التحقوا فعليا بمراكز عملهم في المناطق الشمالية، بما فيها غاو وكيدال وميناكا وتاوديني وتمبكتو. وإجمالا، كان 5 من بين 24 من الولاة (20 في المائة) و 9 من بين 102 من الولاة الفرعيين (9 في المائة) حاضرين في مراكز عملهم، وهذا يمثل انخفاضا عن فترة التقرير السابق.

22 - وقد أدى غياب موظفي الدولة في المناطق إلى خلق فراغ أمني مع استمرار الحركات المسلحة في العمل بوصفها الجهة الوحيدة التي توفر الأمن، مما يزيد من إعاقة إعادة بسط سلطة الدولة على نحو فعال. وفي 22 آذار/مارس، وقع كل من تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف مذكرة تفاهم بشأن المنطقة الغربية (المقابلة لمنطقة تمبكتو)، واتفقا على ما يلي: (أ) التوصل إلى تسويات سلمية وودية لجميع المسائل في المنطقة الغربية؛ و (ب) تنظيم بعثات مشتركة لتوفير الأمن للسكان وممتلكاتهم في جميع أنحاء المنطقة؛ و (ج) إنشاء مركز أمني مشترك في لرنب، وفي منطقة تمبكتو وفي أية محليات أخرى، إذا رأى الطرفان ضرورة لذلك؛ و (د) إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة مذكرة التفاهم.

23 - وفي منطقة تمبكتو، أعيد فتح المدارس في تونكا، بدائرة غوندام. وفي السابق، كانت 29 مدرسة في المنطقة إما مغلقة أو حُوِّلت إلى مدارس قرآنية. وتأتي إعادة فتحها في أعقاب اتفاق توسط فيه القاضي التقليدي السابق في تمبكتو مع جماعة متطرفة تابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في وقت سابق من آذار/مارس. ودعا الاتفاق إلى احترام الشروط التي يفرضها المتطرفون، والتي تتمثل تحديدا في فصل الفتيات عن الفتيان، وارتداء غطاء الرأس (الحجاب) بالنسبة للفتيات، وتقديم دروس في اللغة العربية. وأفيدَ بأنه لم يسمح للمدارس في قريتي عطا وكارونغا، الواقعتين تحت سيطرة عناصر مسلحة، بإعادة فتح أبوابها، حيث كان من المقرر أن تصبح مدارس قرآنية.

24 - ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في العملية المفضية إلى نقل الخدمات التقنية الحكومية اللامركزية. وقد بدأت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية بعض المشاورات الأولية بشأن هذه العملية، بما في ذلك على المستوى المحلي بدعم من البعثة المتكاملة، ولكنها لم تترجم بعد إلى نتائج ملموسة.

25 - على النحو المتوخى في الميزانية الوطنية لعام 2021، يبلغ التقدم الإجمالي نحو تحويل 30 في المائة من إيرادات الدولة إلى السلطات المحلية نسبة 25,4 في المائة للسنة المالية. وتعتزم البعثة تكثيف تواصلها مع السلطات المركزية والمحلية لضمان التنفيذ الفعال.

منطقة التنمية الشمالية

26 - في 29 نيسان/أبريل، انتهت اللجنة التوجيهية لصندوق التنمية المستدامة، برئاسة رئيس الوزراء، من اختيار المشاريع الستة عشر الأولى التي سيتم تمويلها، وهو ما يشكل إنجازا كبيرا في سياق تفعيل

الصندوق. وتستهدف تسعة من هذه المشاريع المناطق الخمس في شمال مالي، وتمثل نحو 31 في المائة من مجموع الأموال المخصصة (ثلاثة منها تستهدف وسط مالي، بينما تستهدف أربعة منها الجنوب). وما زالت التوترات بين وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والمجلس الاستشاري الأقاليمي لمنطقة التنمية الشمالية بشأن نقل مقر الصندوق من غاو إلى باماكو تعوق تنفيذ المشاريع.

رابعا - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

27 - في الفترة من 19 إلى 21 آذار/مارس، ترأس رئيس الوزراء مختار أوان وفدا من 12 وزيرا إلى وسط مالي. وواصلت البعثة دعمها للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي. والهدف من ذلك هو ضمان مواصلة تنفيذ الأهداف المتوخاة من استراتيجيتها لتحقيق الاستقرار ودعم وضع خطة عمل الحكومة الجديدة لوسط مالي.

28 - ورغم أن الحالة الأمنية في وسط مالي لا تزال محفوفة بالمخاطر، فقد حدث انخفاض نسبي في العنف القبلي في عدد من المقاطعات، ولا سيما في مقاطعتي بانكاس وكورو في منطقة باندياغارا، عقب إبرام سلسلة من اتفاقات السلام المحلية منذ أيلول/سبتمبر 2020. وفي مقاطعة نيونو، بمنطقة سيغو، توسط المجلس الإسلامي الأعلى لمالي في 14 آذار/مارس في إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي 14 نيسان/أبريل، تم تمديد وقف إطلاق النار الذي كان مقررا لمدة شهر واحد إلى أجل غير مسمى. وفي منطقة دوينتزا، استمرت أعمال العنف، بما يشمل وقوع عدد كبير من الهجمات على مواقع قوات الدفاع والأمن المالية واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول الطريق السريع الرابطة بين موبتي وغاو.

29 - وواصلت البعثة جهودها للحد من العنف المجتمعي وتعزيز المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة. وبالتعاون مع أفرقة دعم المصالحة الإقليمية في موبتي وسيغو، دعمت البعثة إنشاء ثلاث لجان للمصالحة بين القبائل، وأجرت 11 حوارا بين القبائل، وسهلت تنفيذ خمسة اتفاقات سلام مكتوبة وشفهية، للتوفيق بين القبائل وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي أعقاب عدة زيارات قامت بها البعثة في آذار/مارس ونيسان/أبريل إلى أوغوساغو من أجل تحديد نقاط التدخل المناسبة لأغراض الوساطة والمصالحة، أجرت البعثة في الفترة من 20 إلى 22 أيار/مايو، بالتعاون مع أفرقة دعم المصالحة الإقليمية، أول حوار بين القبائل يجمع بين قبيلتي أوغوساغو دوغون وأوغوساغو الفولاني في القاعدة الأمامية للبعثة في أوغوساغو.

30 - كما دعمت البعثة أفرقة دعم المصالحة الإقليمية في إجراء حوارات بين القبائل في بلدية فاكالا (مقاطعة دجيني) يومي 24 و 25 آذار/مارس. وفي 28 و 29 آذار/مارس، أدى حوار أجري في بلدية فاتوما (مقاطعة موبتي) إلى توقيع خارطة طريق تحدد مسار البلدية نحو السلام بين القبائل. وأجري حوار أيضا في بلدية كيوا (مقاطعة دجيني) يومي 10 و 11 نيسان/أبريل، بهدف معالجة التوترات المتزايدة في المنطقة. وفي الفترة من 27 آذار/مارس إلى 3 أيار/مايو، أجريت أيضا حوارات بين القبائل في مناطق بينينا وسينزانا ودوغوفري ومونيبيبوغو ونيونو وسان وبيريدون ساغيونا. وأسفرت هذه المبادرات عن أربعة اتفاقات للسلام اتفقت المجتمعات المحلية من خلالها على ضمان زيادة تكافؤ فرص الحصول على الموارد الطبيعية، وحرية التنقل، ووقف الأعمال العدائية المسلحة والاستعانة بلجان المصالحة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي بانداياغارا، أطلقت البعثة مبادرات لتسوية النزاعات تركز على البلديات الست، التي تستأثر بنحو 90 في المائة من أعمال العنف في الدائرة.

31 - ويظل الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية وإدارتها من بين الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية في وسط مالي. واستجابة لهذه التحديات، قدَّمت البعثة خدمات بناء القدرات إلى اللجان الحكومية المعنية بالأراضي لتحسين إدارة الأراضي، بما في ذلك 24 لجنة مجتمعية، وأنشأت 150 لجنة قروية في دائرتي بانكاس ودجيني.

32 - وواصل عنصر القوة التابع للبعثة عملية بافالو وعملية مونغوس في وسط مالي لحماية المدنيين في المناطق التي تضررت مرارا من أعمال العنف. ولا تزال العمليات تيسر استعادة وجود الدولة وإعادة بسط سلطة الدولة والحد من العنف. وفي يومي 23 و 24 نيسان/أبريل، دعمت عملية بافالو، في جملة أمور، بعثات العناصر المدنية للبعثة إلى بلديتي توري وسوكورا في دائرة بانكاس، إلى جانب أفرقة دعم المصالحة الإقليمية، مما أتاح الفرصة لمتابعة عملية المصالحة بين المجتمعات المحلية.

33 - وفي وسط مالي، في منطقة موبتي، دربت شرطة الأمم المتحدة 103 من ضباط شرطة مالي على تأمين العمليات الانتخابية وحماية المدنيين ومكافحة الإرهاب. وقد عقدت إحدى هذه الدورات التدريبية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي.

إعادة بسط سلطة الدولة

34 - لقد ظل وجود سلطات الدولة محدودا خارج مراكز المناطق والدوائر. وفي المناطق الخمس بوسط مالي، كان 7 من بين 15 والياً (46 في المائة) و 18 من بين 93 والياً فرعياً (19 في المائة) موجودين فعليا في مراكز عملهم في 30 نيسان/أبريل.

35 - ولدعم إعادة بسط سلطة الدولة، أجرت البعثة تدريبا على بناء القدرات فيما يخص اللامركزية والإدارة العامة لنحو 200 مسؤول ولفائدة السلطات المنتخبة في موبتي وسيغو. كما أكملت البعثة إصلاح المحافظة الفرعية في سانغا، في دائرة باندياغارا، وشرعت في مشروع لتوفير المعدات والمواد للمحافظة الفرعية في كونا، بمنطقة موبتي، ولثلاث هيئات انتقالية في منطقة تاوديني. وحسنت المشاريع أداء الهياكل الإدارية العامة وإمكانية الوصول إليها.

36 - وانتهت البعثة المتكاملة من تشييد مكاتب لواء الدرك في سومادوغو ومركز الدرك في سوفارا.

مكافحة الإفلات من العقاب

37 - في تطور هام وقع في 24 آذار/مارس، أدانت محكمة باماكو الجنائية شخصا فيما يتعلق بهجومين ارتكبا ضد أفراد البعثة في باماكو في عام 2015، بما في ذلك قتل أحد حفظة السلام في 25 أيار/مايو 2015. وبينما مثل هذا الشخص بمفرده أثناء المحاكمة، أدين المدعى عليهم الثمانية الآخرون وحُكم عليهم غيابيا. وهذه هي أول إدانة مباشرة في مالي بقتل أحد حفظة السلام. ومنذ إنشاء البعثة، قتل 144 من حفظة السلام نتيجة لأعمال كيدية، من بينهم 10 أفراد منذ 1 كانون الأول/ديسمبر 2020.

38 - وأحرز تقدم محدود في مكافحة الإفلات من العقاب خلال العام الماضي. ولم تتم بعد محاكمات مرتكبي أخطر انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان في وسط مالي في عامي 2019 و 2020.

39 - وفي نيسان/أبريل، شُرع في بناء المكتب الفرعي للوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في موبتي.

خامسا - التطورات الإقليمية

40 - استمر تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل الفرعية. وأُبلغَ عن وجود جماعات إرهابية مسلحة في المناطق الواقعة بين مالي وموريتانيا وبين النيجر وتشاد، وفي منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وكانت عمليات منسقة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الوطنية والدولية، وفرقة عمل تكوبة، جاريةً في منطقة الولايات الثلاث.

41 - وعقد رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس فرنسا قمة استثنائية في انجمينا في 23 نيسان/أبريل، حيث أكدوا مجددا دعمهم المشترك للعملية الانتقالية في تشاد في سبيل ضمان إحلال الاستقرار في المنطقة.

42 - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. فمنذ شهر آذار/مارس 2021، زَوَّدت البعثة القوة المشتركة بما قدره 500 734 لتر من الوقود و 160 13 لترا من مواد التشحيم.

سادسا - التطورات الأمنية الرئيسية

43 - واصلت كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجماتها ضد السكان المحليين والقوات الدولية في شمال مالي. وقد باتت مطالب المتطرفين بفرض ضرائب غير قانونية وفرض تفسيرهم الخاص للشريعة الإسلامية (وهو ما يجري تحقيقه أحيانا بوسائل قسرية مثل الاختطاف) متفشية، لا سيما في مناطق دوينتزا وغاو وميناكا، وكذلك في الأجزاء الجنوبية المجاورة من منطقة تمبكتو. ويواصل المتطرفون أيضا توسيع نطاق عملياتهم في منطقتي سان وسيكاسو الجنوبيتين. وفي منطقتي غاو وميناكا، قتل متطرفون مفترضون أفرادا من السكان المحليين رفضوا دفع الضرائب أو كان يُشتبه في أنهم قدموا معلومات إلى القوات المسلحة. وفي 25 آذار/مارس، اشتبك مقاتلون يفترض انتماؤهم إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في قرية تاغاغان، في دائرة أنسونغو، بمنطقة غاو، مما أدى إلى مقتل عنصرين من عناصر الجماعة وسبعة من مقاتلي التنظيم.

44 - وقد ازدادت أيضا وتيرة الأنشطة الإرهابية في وسط مالي. وفي منطقة باندياغارا، هاجم متطرفون مفترضون قرى مختلفة تقيم بها قبيلة دوغون، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من أفراد جماعات الدوزو للدفاع عن النفس. وفي 22 آذار/مارس، هاجم متطرفون مفترضون قافلة من القوات الدولية بالقرب من هومبوري حيث فجر المهاجمون جهازا متفجرا يدوي الصنع، وأعقب ذلك إطلاق نار مباشر. وفي اليوم نفسه، شن مهاجمون هجوما بنيران غير مباشرة على معسكر القوات المسلحة المالية في موندورو. وفي 24 آذار/مارس، في منطقة موبتي، هاجمت عناصر يفترض انتماؤها لجبهة تحرير ماسينا موقعاً لميليشيا سيكو بولي فولاني في مقاطعة أورو - غويمبي ببلدة سيفاري، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين. وبموازاة ذلك، يبدو أيضا أن أفراد ميليشيا جماعة دان نا أمباساغو يعتدون على السكان المحليين. وفي 27 آذار/مارس، اختطفت عناصر مفترضة من جماعة دان نا أمباساغو اثنين من قبيلة دوغون وقتلتهما في بيرون، فضلا عن رئيس القرية الذي حاول التفاوض من أجل إطلاق سراحهما. وفي 2

و 6 نيسان/أبريل، هاجم متطرفون مفترضون القوات المسلحة المالية في ديافارابي وكونا على التوالي، مما أسفر عن مقتل 4 جنود وإصابة 20 آخرين.

45 - وفي 2 نيسان/أبريل، صمد معسكر عنصر القوة التابع للبعثة في أغيلهوك أمام هجوم معقد شنته عناصر مسلحة إرهابية. وشنت القوات التشادية هجوما مضادا قتاليا مباشرا بنجاح وعطّلت العديد من الشاحنات الصغيرة التي يمتلكها العدو. وأسفر الهجوم عن مقتل 4 من حفظة السلام وإصابة 17 آخرين. وقُتل نحو 40 عنصرا إرهابيا مشتبها فيهم. كما اعتقل مشتبه به وسلم إلى السلطات المالية.

46 - ولوحظت أيضا بعض الأنشطة الإرهابية في منطقتي سان وسيكاسو. وفي 31 آذار/مارس، أفادت التقارير أن مركبة تابعة للقوات المسلحة المالية اصطدمت بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من تييري، بدائرة كوتيالا في منطقة سيكاسو، مما أدى إلى إصابة جنديَيْن. وفي 4 نيسان/أبريل، هاجم متطرفون مفترضون دورية تابعة للقوات المسلحة المالية، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين بالقرب من مافون، في منطقة سان.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

47 - انخفض عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فمنذ تموز/يوليه 2020، سُجِّل انخفاض طفيف في إجمالي عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيث وقع 137 حادثا مقابل 168 حادثا خلال الفترة نفسها من عامي 2019 و 2020. ونتيجة لهذه الهجمات، قُتل 7 من حفظة السلام التابعين للبعثة وجُرح 87 آخرون، مقابل 4 قتلى و 69 جريحا خلال الفترة نفسها من عام 2020.

48 - ونُفِّذت إجمالا 44 هجمة غير نمطية ضد القوات الوطنية والدولية والبعثة المتكاملة والجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق، وقعت منها نسبة 23 في المائة في الشمال، بما في ذلك 8 هجمات في تمبكتو، و 7 هجمات في غاو، و 5 هجمات في كيدال، و 3 هجمات في مناطق ميناكا. ووقع 21 هجوما في وسط البلد ، بما في ذلك 17 هجوما في موبتي و 4 هجمات في مناطق سيغو. ويشكِّل ذلك نقصا في الهجمات التي وقعت في وسط مالي عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجل خلالها 57 هجوما على قوات الأمن والجماعات الموقّعة على الاتفاق.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع 14 هجوما ضد البعثة، مما أسفر عن مقتل 4 من حفظة السلام وإصابة 50 آخرين. ويمثل ذلك انخفاضا في عدد الهجمات مقارنة بالفترة السابقة، التي أبلغ فيها عن وقوع 39 هجوما ضد البعثة المتكاملة، وقُتل فيها 6 من حفظة السلام ومتعاقدٌ عسكري وجُرح 48 آخرون.

50 - واستُهدفت قوات الدفاع والأمن المالية في 25 هجوما، قُتل فيها 49 شخصا، من بينهم 47 من أفراد القوات المسلحة المالية واثنان من أفراد الشرطة والدرك، وأصيب 55 آخرون، من بينهم 53 من أفراد القوات المسلحة المالية واثنان من أفراد قوات الأمن.

باء - تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

51 - نتيجةً للقيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واصلت شرطة الأمم المتحدة تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت لقوات الأمن المالية حول الخفارة المجتمعية وإدارة مسرح الجريمة. كما نظمت شرطة الأمم المتحدة دورات تدريبية لصالح قادة الدرك في غاو، بالتعاون مع عملية بارخان.

وقدمت شرطة الأمم المتحدة التدريب لما مجموعه 026 1 عنصرا من عناصر قوات الأمن المالية، من بينهم 84 امرأة.

52 - ولتعزيز وجود القوات الأمن المالية وأمنها في المناطق، أنشأت البعثة مركزا للشرطة في لابيزانغا، بمنطقة غاو.

جيم - التخفيف من مخاطر المتفجرات

53 - لتعزيز القدرات الوطنية في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا متقدما إلى قوات الدفاع والأمن المالية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة. ومنذ تموز/يوليه 2020، نجح مدربون ماليون سبق أن دربتهم ووجهتهم البعثة المتكاملة في تقديم أكثر من 15 دورة أساسية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة والتخفيف من مخاطرها إلى قوات الدفاع والأمن المالية، التي أبانت عن مستويات متزايدة من الأخذ بزمام الأمور والاكتفاء الذاتي.

سابعا - سيادة القانون

54 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم عودة الكيانات القضائية التابعة للدولة وفعاليتها في شمال ووسط البلد. وفي الفترة من 19 إلى 22 نيسان/أبريل، عقد قاضي أنسونغو، بمنطقة غاو، للمرة الأولى منذ عام 2012، جلسة استماع في دائرة اختصاصه بفضل الدعم التقني واللوجستي المقدَّم من البعثة. وساعدت البعثة أيضا في تنظيم جلسات استماع متنقلة في بوريم في 19 آذار/مارس، وفي أنسونغو في الفترة من 14 إلى 16 نيسان/أبريل، وكلاهما يوجد بمنطقة غاو. ومن أجل تحسين شفافية ونزاهة مؤسسات الدولة وبناء ثقة الجمهور، وفرت البعثة الدعم لبناء القدرات من أجل الاضطلاع بالخدمات القضائية في مجال التفتيش ومراجعة الحسابات لـ 50 من موظفي القضاء والإصلاحيات في باماكو. وفي 5 أيار/مايو، انضمت الحكومة الانتقالية إلى الشبكة العالمية لنزاهة القضاء لتصبح موقعا رائدا للتدريب في مجال أخلاقيات القضاء.

55 - وفي 1 نيسان/أبريل، انتهت جلسة المحاكمة الجنائية لمحكمة باماكو الجنائية في عام 2021 بإنجاز 12 محاكمة متصلة بالإرهاب، أسفرت عن إدانة 28 من المدعى عليهم والحكم عليهم بالسجن مدى الحياة، وتبرئة متهم واحد. وبذلك بلغ عدد المشتبه في تورطهم في الإرهاب الذين تمت محاكمتهم 176 متهما، وذلك منذ أن بدأت الوحدة القضائية المتخصصة عملها في عام 2017 بدعم من البعثة، مما أدى إلى 143 إدانة و 33 حكماً بالبراءة.

56 - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والمادية لتعزيز أمن السجون، بما في ذلك عن طريق تشغيل فريق للتدخل السريع وإنشاء نظام للإنذار المبكر في يومي 6 و 7 نيسان/أبريل من أجل تحديد التهديدات الأمنية، ومعالجة الحوادث الأمنية، والكشف عن علامات التطرف. ودعمت البعثة كذلك تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب من خلال أنشطة بناء القدرات من أجل إعادة دمج المعتقلين في المجتمع.

ثامنا - حماية المدنيين

57 - في 26 أيار/مايو، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 307 هجمات ضد المدنيين، وهو انخفاض طفيف مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي تزامنت مع موسم الجفاف. ونتيجة لهذه الهجمات، قُتل 158 مدنيا (3 نساء و 4 أطفال) وجُرح 85 آخرون (5 نساء و 6 أطفال)، بينما اختُطف 125 مدنياً (3 نساء وطفل واحد). وقد أتاح نظام التتبع للإنذار المبكر التابع للبعثة القيام باستجابات مبكرة ومتكاملة لمنع التهديدات أو الهجمات الموجهة ضد المدنيين والتخفيف من حدتها، بما في ذلك نشر دوريات جوية وبرية رادعة.

58 - وفي منطقة تمبكتو، ظل التهديد الرئيسي للمدنيين يتمثل في نشاط الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة، بما في ذلك الاختطاف والترهيب وفرض ضرائب غير قانونية ومحاولات فرض تفسيرها للشريعة الإسلامية. وتفاوضت بعض السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية مع الجماعات الإرهابية، ولا سيما للحصول على إذن بإعادة فتح المدارس. وقد تم تجريب استخدام قواعد عمليات مؤقتة تضم مدنيين في بوريم، بمنطقة تمبكتو. ويتمثل الهدف من استخدام قواعد العمليات المؤقتة في حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال دعم جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لحل النزاعات والوساطة، فضلا عن الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لتأمين البيئة الحمائية وتحسينها. واستخدم الموظفون المدنيون قواعد عمليات مؤقتة كنُقَط انطلاق، وتمكنوا من الوصول إلى مناطق نائية ما كانوا ليصلوا إليها لولا ذلك، حيث قاموا بجمع معلومات بالغة الأهمية بغرض متابعتها من جانب البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي وقت لاحق، كُرِّرت تجربة إدماج المدنيين في قاعدة العمليات المؤقتة في بلدة تيسيت، بمنطقة غاو، وكذلك في سومبي ونيافونكي في منطقة تمبكتو، في إطار عملية مونغوس.

59 - وفي منطقة غاو، ظل المدنيون يعيشون أيضا تحت وطأة التهديد المستمر للجماعات المتطرفة العنيفة، التي أضحت أكثر عدوانية بشأن فرض معاييرها الدينية، ويأخذ ذلك عدة أشكال منها عمليات الاختطاف والقتل المستهدفة. وازداد عدد المشردين داخليا في جنوب دائرة أنسونغو، ومعظمهم من لابيزانغا وتيسيت، في ظل احتمال أن يثير العبء الواقع على المجتمعات المضيفة توترات بين القبائل. ولا يزال النشر المستمر لوحدات الشرطة المشكلة من غاو إلى أنسونغو يكتسي أهمية قصوى لتهيئة بيئة حمائية. وواصلت مواقع تعدين الذهب في منطقة غورما تأجيج الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك فرض ضرائب غير قانونية من جانب الجماعات المتطرفة المسلحة والعنيفة.

60 - وفي حين ظلت الحالة الأمنية في بلدة ميناكا هادئة نسبيا، فإن بقية الدوائر تشهد حالة أمنية هشة تجعل المدنيين أكثر عرضة للخطر. ولوحظت اشتباكات متكررة بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في دائرة أنديرامبوكان، ولكن أيضا بين الجماعات المتطرفة العنيفة وأفراد من جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد. وقد أدت هذه الاشتباكات إلى تحركات كبيرة للنازحين من هذه المناطق إلى بلدة ميناكا.

61 - وفي منطقة كيدال، في أعقاب الهجوم الذي وقع في 2 نيسان/أبريل على معسكر البعثة في أغيلهوك، أدى تخوف المدنيين فيما يبدو من وقوع المزيد من الهجمات ضد القوات الدولية ومن أن يصبحوا أضرارا جانبية أو أن يُنظر إليهم على أنهم أعداء إلى تشريد السكان مؤقتا في منطقة ذات كثافة سكانية ضعيفة أصلا.

تاسعا - حالة حقوق الإنسان

62 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتدهور كبير في حالة حقوق الإنسان، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة العنف ضد المدنيين، بما في ذلك في بعض مناطق الجنوب. وما زالت الهجمات التي تقوم بها الجماعات المتطرفة العنيفة تتسبب في العديد من الانتهاكات، بما في ذلك جرائم القتل والإصابات الجسدية الخطيرة والتشريد القسري للمدنيين. واستمرت الانتهاكات أيضا في سياق عمليات الأمن أو مكافحة الإرهاب، في حين أدت الزيادة الكبيرة في عمليات الاختطاف، التي ترتكبها عموما الجماعات المسلحة القبلية والميليشيات في وسط مالي، إلى تقويض التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المناطق المتضررة. وظلت حالة النساء والفتيات مزرية في أجزاء من مالي، خاصة وأنهن استُهدفن في المقام الأول بأعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتعرضن لشتى تجاوزات حقوق الإنسان على يد الجماعات المسلحة.

63 - وفي هذا الصدد، وثقت البعثة 422 من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان (181 انتهاكا و 241 تجاوزا)، وهو ما يزيد بمقدار 13 حالة عن الفترة السابقة. وشملت هذه الانتهاكات والتجاوزات حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا (39)، وحالات القتل الأخرى (41)، وحالات الإصابة (72)، والتعذيب أو سوء المعاملة (51)، وحالات الاختفاء القسري (6)، وحالات الاختطاف (118)، والاعتقالات والاحتجازات غير القانونية، بما في ذلك حالات الاحتجاز لفترات طويلة وانتهاكات ضمانات المحاكمة وفق الأصول المرعية (95)، فضلا عن حالات التشريد الجماعي والقسري للمدنيين، والتهديد بالقتل والترهيب، والنهب، وتدمير الممتلكات.

64 - وقد تم توثيق هذه الانتهاكات والتجاوزات في معظمها في وسط مالي، بما في ذلك في مناطق باندياغارا (51 حالة) ودوينتزا (82 حالة) وموبتي (21 حالة) وسيغو (34 حالة)، في حين تم توثيق انتهاكات وتجاوزات أخرى في مناطق غاو (38 حالة) وكيدال (34 حالة) وميناكا (42 حالة) وتمبكتو (17 حالة) في شمال البلد، وكذلك في منطقتي كايس (16 حالة) وسيكاسو (17 حالة) في جنوبه، وفي مقاطعة باماكو (70 حالة). ونُسبت الانتهاكات والتجاوزات إلى القوات الوطنية (92 حالة)، والسلطات القضائية (68 حالة)، والقوات المسلحة النيجرية (21 حالة)، والجماعات المسلحة الموقِّعة والممتثلة (34 حالة)، والجماعات المسلحة والميليشيات القبلية (97 حالة)، والجماعات المتطرفة العنيفة (110 حالات).

65 - وفي وسط مالي، كانت ميليشيا جماعة دان نا أمباساغو ضالعة في عشرات عمليات اختطاف المدنيين من قرى دوغون التي رفضت المساهمة أو لم تساهم بالمبالغ المطلوبة في سبيل "الجهود الحربية" التي تبذلها الميليشيا بدلا من التجنيد الإجباري للقرويين. وعلاوة على ذلك، كانت الميليشيا، بالإضافة إلى جماعات قبلية أخرى، بما في ذلك جماعة غينا دوغون وجماعة باغوين - سو وجماعة فاتو، مسؤولة عن عدة رسائل تحريضية على الإنترنت تحرض على العنف والكراهية ضد أفراد الشعب الفولاني.

66 - وفي 18 آذار/مارس، أعدم أفراد من القوات المسلحة المالية رَجُلين بإجراءات موجزة وجرحوا أربعة آخرين وأساؤوا معاملة ما لا يقل عن 30 شخصا، ونهبوا ودمروا ممتلكات مدنية في بوني، بمنطقة دوينتزا، عقب تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع أدى إلى إصابة ثلاثة عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية بالقرب من القرية.

67 - وفي 30 آذار/مارس، أصدرت البعثة تقريرا عن نتائج التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الغارة الجوية التي شنتها القوات المسلحة الفرنسية المشاركة في عملية بارخان، حيث قُتل

ما لا يقل عن 22 شخصا، منهم أعضاء مزعومون في جماعة كتيبة شهداء صرمان المتطرفة، وأصيب ما لا يقل عن 8 مدنيين آخرين. وفي بيان مؤرخ 30 آذار/مارس، ذكرت وزارة القوات المسلحة الفرنسية أن القوات المسلحة الفرنسية شنت في 3 كانون الثاني/يناير غارة جوية "استهدفت جماعة إرهابية مسلحة"، وأبدت تحفظاتها إزاء المنهجية التي تستخدمها الأمم المتحدة وزعمت أن التقرير يستند إلى "شهادات محلية لا يمكن التحقق منها" و "فرضيات لا أساس لها".

68 - وأفيد بأن القوات المسلحة النيجرية قامت في 27 نيسان/أبريل بإعدام ما لا يقل عن 19 مدنيا بإجراءات موجزة، وأصابت شخصا آخر بجروح، وكانت مسؤولة عن الإخفاء القسري لرجل آخر خلال عملية عسكرية عبر الحدود في قرية بانا، بمنطقة ميناكا. وبدأت سلطات النيجر تحقيقا في هذا الأمر.

69 - وسَجَّلت الأمم المتحدة وقوع 172 انتهاكا جسيما ضد 126 طفلا، وهو ما يمثل انخفاضا في مقابل 236 انتهاكا وقعت ضد 183 طفلا خلال الفترة السابقة. ونُسبت معظم الانتهاكات التي تم التحقق منها إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية (77 حالة)، بينما نسبت بقية الانتهاكات إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد (19 حالة)، والحركة الوطنية لتحرير أزواد (35 حالة)، والحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية (7 حالات)، وجماعة دان نا أمباساغو (5 حالات)، وغاندا كوي (5 حالات)، وائتلاف شعب أزواد (5 حالات)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (4 حالات)، وجبهة تحرير ماسينا (حالتان)، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (حالة واحدة). وتم التحقق من الانتهاكات التي وقعت في مناطق موبتي (48 حالة) وكيدال (45 حالة) وتمبكتو (35 حالة) وغاو (27 حالة) وسيغو (8 حالات) وميناكا (7 حالات) وسيكاسو (حالتان). وهناك ما مجموعه 35 طفلا (27 فتى و 8 فتيات) قُتلوا (19 حالة) وشُوِّهوا (16 حالة). وبالإضافة إلى ذلك، جنَّدت الجماعات المسلحة 71 طفلا (60 فتى و 11 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 17 سنة. وقد فُصل 44 من هؤلاء الأطفال عن الجماعات المسلحة وسُلِّموا إلى الجهات المدنية الفاعلة في مجال حماية الطفل. وفي 18 آذار/مارس، عقدت الأمم المتحدة حلقة عمل رفيعة المستوى مع تنسيقية الحركات الأزوادية بشأن تنفيذ خطة عملها للتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وحددت حلقة العمل الأنشطة ذات الأولوية للأشهر الستة المقبلة، بما في ذلك زيارات التحقيق التي تقوم بها الأمم المتحدة إلى معسكرات مختارة تابعة لتنسيقية الحركات الأزوادية من أجل تيسير جهود تحديد هوية الأطفال وفصلهم عن الجماعات المسلحة وأخذ الترتيبات اللازمة لرعايتهم.

70 - وأفيد بوقوع تسعة انتهاكات خلال العمليات العسكرية المشتركة التي قامت بها القوات الدولية والقوات المسلحة المالية ضد الجماعات المسلحة، وثلاثة انتهاكات خلال اشتباكات وقعت بين الجماعات المسلحة وجماعة الدوزو.

71 - ومن خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وثقت البعثة حالتين من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي لإحدى نساء الشعب الفولاني على يد جماعة الدوزو في نيونو، بمنطقة سيغو، في منتصف آذار/مارس، والاغتصاب الجماعي لامرأة أخرى على يد رجال مسلحين مجهولي الهوية في مدينة ميناكا، بمنطقة ميناكا، في 27 آذار/مارس. وعموما، لا تزال حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع غير مبلغ عنها بالقدر الكافي بسبب نقص الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية في شتى المناطق المتأثرة بالنزاع، ونظرا لأسباب اجتماعية وثقافية ولظاهرة الوصم، وبسبب الخوف من انتقام الجناة، وانعدام المساءلة عن الجرائم.

72 - وواصلت البعثة دعم لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي عقدت جلسة الاستماع العلنية الثالثة في 3 نيسان/أبريل، وهي الجلسة التي ركزت على حالات الاختفاء القسري منذ عام 1960. وأدلى 14 ضحية (12 رجلا وامرأتان) بشهاداتهم خلال جلسة الاستماع. وبدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أجرت اللجنة أيضا مؤتمرا بشأن التعويضات في باماكو يومي 16 و 17 آذار/مارس دعما لاعتماد مشروع السياسة الوطنية للتعويضات. وفي 11 أيار/مايو، سجلت اللجنة ما مجموعه 451 20 إفادة، وقد أدلت النساء بنصف هذه الإفادات.

عاشرا - الحالة الإنسانية

73 - لا تزال الحالة الإنسانية مزرية، حيث يحتاج 5,9 ملايين شخص إلى المساعدة. وقد أدت الأزمة الأمنية المستمرة إلى زيادة عدد المشردين داخليا من 000 332 شخص إلى 864 346 شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 56 في المائة منهم من النساء و 61 في المائة من الأطفال. وقد شكل اتساع رقعة النزاع لتشمل أجزاء من جنوب مالي والهجمات ضد المدنيين ضغطا شديدا على المجتمعات المحلية، مما أدى إلى زيادة التحركات السكانية وزيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي 14 نيسان/أبريل، لم ترد سوى نسبة 14,3 في المائة من المبلغ المطلوب من خلال خطة الاستجابة الإنسانية، وهو 563 مليون دولار.

74 - ونظرا للحالة الأمنية، ظلت جائحة كوفيد-19 والآثار الضارة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي تشكل مصدر قلق. ومن المتوقع أن يواجه ما يقرب من 073 307 1 شخصا انعدام الأمن الغذائي في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة قدرها 36 في المائة مقارنة بشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويواجه نحو 30 في المائة من السكان انعداما شديدا للأمن الغذائي في بانكاس وباندياغارا، بمنطقة موبتي.

75 - ولضمان تهيئة بيئة مواتية لوصول المنظمات الإنسانية والمساعدات الإنسانية، شرع مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية وشركاؤه في تنفيذ برنامج لبناء القدرات وتعزيز التعاون المدني - العسكري ومبادئ العمل الإنساني في عدة مناطق وسط وشمال مالي.

76 - ولا يزال التحدي الذي تطرحه جائحة كوفيد-19 قائما، حيث أُبلغ رسميا عن 190 14 حالة إصابة وسُجِّلت رسميا 511 حالة وفاة حتى 14 أيار/مايو. ووفقا لحكومة مالي الانتقالية، تلقى 216 71 شخصا (167 40 رجلا و 049 31 امرأة) الجرعة الأولى من اللقاح، في حين تم تحصين 064 13 شخصا (766 7 رجلا و 298 5 امرأة) تحصينا كاملا حتى 14 أيار/مايو.

حادي عشر - التنمية الاقتصادية

77 - لقد أسهم تفشي جائحة كوفيد-19 في حدوث تراجع اقتصادي كبير. ويبلغ معدل النمو الفعلي لعام 2020 وفق التقديرات الحالية ناقص 2 في المائة، في ظل انخفاض بنسبة 6,1 في المائة في القطاع الزراعي، يعزى إلى تفشي جائحة كوفيد-19. وخفضت الحكومة الانتقالية إيرادات ميزانيتها إلى 3,8 بلايين دولار وخصَّصت مبلغ 936,4 مليون دولار للتصدي للجائحة. وفي ميزانية عام 2020، ظل الإنفاق على الدفاع والأمن عند نسبة 12 في المائة ونسبة 6 في المائة على التوالي، مما أدى إلى خفض الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه.

78 - ووافق الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي على ثمانية مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها 3 ملايين دولار، تغطي مجالات متنوعة مثل تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب، وبناء و/أو إصلاح المناطق المروية، والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، وإصلاح مطار غاو، وتحسين التوعية بالبعثة، وإعداد المرأة على نحو أفضل للانتخابات الرئاسية المقبلة، والدعم المقدَّم للمرحلة الرابعة من أنشطة المراقب المستقل فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

79 - ومولت البعثة 66 مشروعا من المشاريع السريعة الأثر بمبلغ إجمالي قدره 699 494 2 دولارا. ولا تزال إعادة ترتيب أولويات المشاريع السريعة الأثر وفقا للاحتياجات المتغيرة بسرعة والحالة الأمنية في وسط مالي على وجه الخصوص جاريةً.

ثاني عشر - الاتصالات الخارجية

80 - وسعت البعثة حملات التوعية الميدانية والاتصالات الخارجية التي تقوم بها عن طريق إعداد مجموعة جديدة من الرسائل الرئيسية والتسجيلات الصوتية باللغات المحلية. وقد نُشرت هذه المواد عبر منصات متعددة لوسائل التواصل الاجتماعي وجلسات التوعية التقليدية، ونقلتها الإذاعات المجتمعية.

81 - وعززت البعثة أيضا من تواصلها المباشر مع عدد أكبر من الصحفيين في المناطق. واستغلت البعثة فرصة تنظيم حملة اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لعام 2021، التي ركزت على الاستفادة من قوة الشباب من أجل تحقيق السلام والأمن، لإجراء اتصالات وإقامة شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة غير التقليدية، بما في ذلك شبكات الشباب والأطفال الناشطين في مجال السلام.

ثالث عشر - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

82 - كان عدد الأفراد العسكريين الذين جرى نشرهم يبلغ 968 12 فردا في 15 أيار/مايو، ويمثل ذلك العدد 97,6 في المائة من القوام المأذون به البالغ 289 13 فردا، من بينهم 520 من ضباط الأركان و 769 12 من أفراد الوحدات. وبلغت نسبة النساء ضمن الأفراد العسكريين 3,8 في المائة.

أفراد الشرطة

83 - كان عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين جرى نشرهم يبلغ 753 1 فردا في 15 أيار/مايو، ويمثل ذلك العدد 91,3 في المائة من القوام المأذون به البالغ 920 1 فردا، من بينهم 299 من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 454 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة. وبلغت نسبة النساء 26,4 في المائة من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 13,9 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة.

الموظفون المدنيون

84 - كانت نسبة المنتشرين من جميع موظفي البعثة المدنيين تبلغ 92 في المائة في 15 أيار/مايو، بما في ذلك 92 في المائة من الموظفين الدوليين، و 91 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة،

و 92 في المائة من الموظفين الوطنيين. وبلغت نسبة النساء 29 في المائة من الوظائف الدولية، و 39 في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و 18 في المائة من الوظائف الوطنية.

تنفيذ خطة التكيف

85 - كجزء من خطة التكيف، عجّل عنصر القوة التابع للبعثة بتطبيق مفهوم فرقة العمل المتنقلة. ونتيجة للدروس المستفادة خلال عملية مونغوس، أجريت تعديلات على مسؤوليات التحكم والقيادة التي يتقاسمها كل من مقر البعثة ووحدات فرقة العمل المتنقلة. وتقرَّر أن يضطلع قائد فرقة العمل المتنقلة بمسؤوليات القيادة والتحكم في فرقة العمل المتنقلة في منطقة محددة من مناطق المسؤولية الخاصة بالعمليات، وهو ما يعادل السلطات المخولة لقادة القطاعات. وبناء على ذلك، أعيد تنظيم مركز القيادة المتقدم في غاو ليتخذ شكل قيادة فرقة العمل المتنقلة من أجل تعزيز وحدة الجهود والقيادة في جميع أنحاء منطقة العمليات.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

86 - استمرت الجهود الرامية إلى تحسين التدابير الأمنية السلبية والإيجابية. وفي ميناكا، اكتمل في مطلع شهر أيار/مايو بناء مركز قيادة العمليات المحصن. وقد تم بنجاح نشر نُظُم الكشف المضادة للهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون في مطلع شهر نيسان/أبريل في بير وغوندام، وهي الآن قيد التشغيل. وفي هذا السياق، لا يزال تزايد عدد الطائرات بدون طيار المجهولة الهوية التي تحلق فوق معسكرات البعثة مصدر قلق بالغ. وقد جرى أيضا تعديل تدابير الأمن السلبية وتحديثها. وتقوم البعثة باستعراض متطلبات مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لتشمل موظفين إضافيين ومعدات متخصصة.

87 - وتم الإبقاء على إجراءات التخفيف من وطأة انتشار كوفيد-19، بما في ذلك تدابير الحجر الصحي أثناء تناوب القوات ووحدات الشرطة بالنسبة للوحدات القادمة، وفحص درجة حرارة الجسم قبل الدخول إلى المعسكرات، والتباعد البدني، وارتداء الكمامة.

مسائل السلوك والانضباط

88 - لم تُسجَّل أي ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في أثناء الفترة قيد الاستعراض. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتنظيم دورات تدريبية تمهيدية وتذكيرية على الإنترنت لجميع فئات الموظفين، وإجراء تقييمات للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف. وواصلت البعثة أيضا القيام بأنشطة الاتصال والتوعية بين السكان ومساعدة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

المسائل البيئية

89 - لم يبلَّغ عن أي أثر سلبي ملحوظ ناجم عن النفايات الصلبة أو مياه الصرف الصحي. وباستثناء أغيلهوك وبير وغوندام، تم تركيب محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وتشغيلها بالكامل في منطقة عمليات البعثة، وهو ما أتاح إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة. وتم الانتهاء من أعمال تطوير مرفق لمعالجة مياه الصرف الصحي التابع للحكومة المحلية في باماكو بنسبة 50 في المائة. ولا تزال إدارة النفايات الصلبة والطبية غير الخطرة جارية.

رابع عشر – ملاحظات

90 – يساورني قلق بالغ إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في باماكو، ولا سيما إجبار الرئيس ورئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية المدنية على الاستقالة. ولا بد من كسر هذه الحلقة المتمثلة في تغيير الحكومات بشكل غير دستوري. وإنني أدعو القادة العسكريين في باماكو إلى إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية واحتياجات المواطنين الماليين عن طريق استعادة حكومة انتقالية يقودها مدنيون واستئناف تنفيذ خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. ولن يتأتى إجراء انتخابات ذات مصداقية وتعزيز التماسك الاجتماعي واستعادة ثقة السكان في مؤسسات الدولة إلا عن طريق تشكيل حكومة شاملة للجميع حقا يقودها مدنيون في ظل مشاركة المرأة مشاركة كاملة. وسيواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجميع الأطراف الدولية الأخرى التي تدعم عملية الانتقال السياسي الجارية.

91 – وينتشر انعدام الأمن والتطرف العنيف خارج باماكو بوتيرة تبعث على القلق، مما يزيد من تقويض الوجود المحدود للدولة، بينما يتزايد عدد المدارس التي تغلق أبوابها. إن مالي تحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى قادة يقفون معا من أجل مصلحة بلدهم ومستقبل أطفالهم. ويتيح الانتقال السياسي فرصة هامة لا يمكن تفويتها لوضع أسس تحويل مالي إلى دولة سلمية ومستقرة ومزدهرة. وسيظل الدعم الثابت الذي يقدمه الشركاء الإقليميون والدوليون وما يبذلونه من جهود النوايا الحسنة أمرا حيويا. وينبغي الحفاظ على ذلك باتخاذ إجراءات ملموسة وشاملة نتيجة لتسوية سياسية. ويجب أن تفسح المصالح الشخصية والسياسات الحزبية واستراتيجية حافة الهاوية المجال لبذل جهود حازمة من أجل النهوض بالإصلاحات السياسية والمؤسسية. ولا يمكن أن تخضع الإصلاحات الضرورية لحق النقض من جانب الأفراد؛ بل لا بد من إرساء مبدأ إعادة هيكلة الدولة باستحداث نظام سياسي جديد، يعطي الأولوية لاحتياجات المواطنين.

92 – ومما يبعث على التفاؤل كذلك اجتماع لجنة متابعة الاتفاق في كايس، وهو الاجتماع الذي جددت خلاله الأطراف الموقِّعة التزاماتها. ومع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق إزاء التأخيرات التي طال أمدها في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق وقرارات اللجنة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لكسر الجمود بشأن نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها وتشغيلها. وعلاوة على ذلك، يجب التعجيل بالقضايا المعلَّقة المتصلة بإعادة نشر سلطات الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشمال بروح من توافق الآراء. وإنني أدعو جميع الموقعين على الاتفاق إلى مضاعفة جهودهم لإيجاد حلول مشتركة لهذه المسائل. وأحث الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق على تعزيز تدابير بناء الثقة والإمساك بزمام عملية السلام على نحو أمتن، بوسائل منها اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز مشاركة المرأة. ولا يمكن أن يكون دعم فريق الوساطة الدولية فعالا وأن يحقق نتائج مستدامة إلا إذا كانت الأطراف الموقعة تملك زمام العملية بالكامل وتعمل بجد لتجنب المزيد من الانتكاسات عند تنفيذ الاتفاق. وإنني أدين بأشد العبارات اغتيال سيدي إبراهيم ولد سيدات، رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية والأمين العام للحركة العربية الأزوادية – تنسيقية الحركات الأزوادية. وينبغي تحديد هوية الجناة وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة من خلال إجراء تحقيق شفاف.

93 – وقد استمر العنف بلا هوادة في وسط مالي خلال العام الماضي، حيث قُتل عشرات المدنيين وأغلقت معظم المدارس أبوابها. ولا يزال العنف القبلي المميت مستمرا، بينما تواصل الجماعات المتطرفة العنيفة بسط سيطرتها على المجتمعات المحلية ولا تزال تحل محل الدولة بتوفير خدمات الأمن والعدالة والتعليم. وكثّفت البعثة جهودها الرامية إلى حماية المدنيين. ومع ذلك، ففي غياب رؤية قوية ومتسقة للحكومة

الانتقالية ووجود أقوى للدولة، لن تكون البعثة في وضـــع يمكنها من إحداث تغيير حقيقي في وســط مالي. وإنني أحث السـلطات الوطنية على مضـاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز الخدمات الحكومية البالغة الأهمية، ولا سيما خدمات الشرطة والعدالة والتعليم في المناطق المتضـررة، وهي استثمارات هامة في إعادة بناء الثقة في سلطات الدولة. وأرحب بجهود الحوار التي أفضـت إلى اتفاقات سـلام محلية وأمّنت وصـول المساعدات الإنســانية التي تســتفيد منها بعض المجتمعات المحلية. ولكي تظل اتفاقات الســلام ســارية، يتعين على الحكومة الانتقالية أن تكثف جهودها لمعالجة الأســباب الجذرية للنزاع بين القبائل، بما في ذلك عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســان، وحل النزاعات على الأراضــي وإعادة بسـط الخدمات الإدارية والأمنية والاجتماعية التي تقدمها الدولة. وثمة حاجة ماسـة إلى وضـع اسـتراتيجية شاملة تديرها الحكومة، تدمج الاستجابات السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، من أجل المســاعدة في إعادة إحلال الاســتقرار في المناطق الوســطى من مالي. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية موجهة نحو إحداث أثر وأن يكون محورها الإنسان، وأن تحدث تغييرات محددة وملموسة بالنسبة للسكان المحليين.

94 - ويعد اسـتمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان في وسـط وشـمال مالي أمرا غير مقبول. وأدعو الحكومة الانتقالية إلى التحقيق بســرعة في التقارير الواردة عن وقوع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســان ومحاســبة مرتكبيها. وبينما أدرك مدى تعقيد التحقيق في هذه الحالات، فإن اتخاذ إجراءات فورية هو وحده الكفيل بالمساعدة على تعزيز سيادة القانون واستعادة ثقة السكان في سلطة الدولة وكسر حلقة العنف والنزاع. ويجب أن تظل حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب أولوية خلال فترة الانتقال السياسي.

95 - ولا تزال الحالة الإنســانية في عدة مناطق من مالي مزرية وتتطلب دعما مســتمرا من المانحين والشــركاء، ولا ســيما في ظل الأثر الاجتماعي والاقتصــادي لجائحة كوفيد-19. ولا تزال خطة الاســتجابة الإنسـانية في مالي تعاني من نقص حاد في التمويل. وإنني أكرر دعوتي الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين إلى مواصلة تقديم الدعم المادي والمالي الذي تمس الحاجة إليه لتخفيف معاناة الفئات السكانية الضعيفة.

96 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات التي تشنها عناصر متطرفة عنيفة ضد حفظة السلام والقوات الوطنية والدولية. وإنني أدين بشـدة الهجمات على أفراد البعثة ومنشـآتها، ولا سـيما الهجوم الذي وقع في 2 نيسـان/أبريل على معسكر البعثة في أغيلهوك. وأثني على شـجاعة وبسالة حفظة السـلام الذين صـدوا الهجوم بقوة. وأود أن أعرب عن خالص تعازي لأسر جميع حفظة السلام الذين قدموا أغلى التضحيات وبذلوا أرواحهم أثناء الكفاح من أجل السـلام في مالي خلال العام الماضـي. ومما يشـجعني الإدانة التاريخية بتهمة قتل أحد حفظة الســلام التابعين للبعثة في عام 2015، وهي أول إدانة تمت منذ إنشــاء البعثة. وهذه خطوة أولى هامة باتجاه تقديم مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة، وتقديم تسوية ما لأسر حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم دعما لسـعي الشـعب المالي إلى السـلام والمصـالحة. وتعمل البعثة المتكاملة في بيئة أمنية شديدة الخطورة ومليئة بالتحديات، وستواصل اتخاذ تدابير ملموسة لزيادة قدرتها على الصمود وضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لها.

97 - وكجزء من مشـــاوراتها المنتظمة مع الجهات المعنية في مالي، التمســت البعثة آراء هذه الجهات بشـأن ولايتها. ولا يزال المحاورون، سـواء على مسـتوى السـلطات أو السـكان، يعلقون أهمية كبيرة على نشـر البعثة وأنشــطتها. وتحظى جهود البعثة لحماية المدنيين بأكبر قدر من الاهتمام، حيث يقترح البعض ولاية أقوى للتصـدي للتهديدات والهجمات المتزايدة من جانب العناصـر المتطرفة ضـد السـكان المدنيين. ولا تزال

حكومة مالي تعرب عن تقديرها الكبير للدعم المقدَّم من البعثة إلى القوات المسلحة المالية، ولا سيما فيما يتعلق بإجلاء المصابين والمساعدة اللوجستية. وعلاوة على ذلك، يحظى تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بتقدير كبير من جانب القادة والسكان المحليين. وتتفق جميع الجهات المعنية في مالي على ضرورة تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا وسريعا، مع تجديد التزامات الأطراف الموقعة على الاتفاق بالارتقاء إلى مستوى التوقعات. ولا يزال السكان يتوقون إلى جني ثمار السلام. وسيتطلب تنفيذ الاتفاق مشاركة فعالة من أجل المصالحة الوطنية، وبسط سلطة الدولة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الأمن في جميع أنحاء الإقليم. وتظل المسائل المتعلقة بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مسألة حاسمة في الحفاظ على السلام والحوكمة في البلد. وأخيرا، لا يزال يُنظر إلى البعثة والمنظمات الدولية والإقليمية عموما على أنها تضطلع بدور أساسي في مساعدة الجهات المعنية في مالي على التغلب على التوترات والتحديات المرتبطة بعملية الانتقال السياسي الجارية.

98 - ولا يزال استمرار نشر البعثة ضروريا للسلام والعمليات السياسية والانتخابية وكذلك لإحلال الاستقرار في مالي. ولا يزال تنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام، وإشراك المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، وحماية المدنيين وعمليات الحوار في وسط البلد، ودعم عملية الانتقال السياسي الجارية، ودعم حقوق الإنسان، والتنسيق الكافي مع القوات الوطنية والإقليمية والدولية، أمرا لا غنى عنه لاستعادة السلام والأمن في مالي. وتتطلب البيئة المعقدة والصعبة والخطيرة التي تعمل فيها البعثة نُهُجا مبتكرة ومصممة حسب الطلب ومرنة يكون محورها الإنسان. ولذلك أوصي بتمديد ولاية البعثة لسنة إضافية، حتى 30 حزيران/يونيه 2022، مع الاحتفاظ بالقوام المأذون به حالياً من أفراد القوات وأفراد الشرطة. وإنني أعول على الدعم السياسي الثابت الذي يقدمه مجلس الأمن والتزام الدول الأعضاء بضمان تنظيم البعثة على نحو ملائم وتوفير الموارد الكافية لها.

99 - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك الدول الأعضاء المساهمة بقوات وأفراد شرطة، لما يبذلونه من عمل وتضحيات سعيا إلى تحقيق السلام في سياق أمني بالغ الصعوبة. وإنني ممتن للمنظمات الإقليمية والجهات المانحة والجهات الشريكة والمنظمات غير الحكومية على إسهامها في جهود السلام في مالي.

100 - وأخيرا، أتمنى لممثلي الخاص الجديد لمالي ورئيس البعثة، القاسم واين، النجاح في مهمته، بالعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية، وأصحاب المصلحة الوطنيين، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الإقليميين والدوليين في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية المتعددة الأوجه التي تواجه مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حتى 15 أيار/مايو 2021

	الأفراد العسكريون			*أفراد الشرطة*								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			*أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات*			*وحدات الشرطة المشكلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
البلد	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
أرمينيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أستراليا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النمسا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	1 292	28	1 320	1	–	1	217	63	280	218	63	281
بلجيكا	50	3	53	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنن	236	25	261	19	–	19	132	8	140	151	8	159
بوتان	5	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	1 064	27	1 091	14	14	28	129	11	140	143	25	168
بوروندي	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كمبوديا	268	23	291	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	1	1	2	13	1	14	–	–	–	13	1	14
كندا	4	1	5	9	2	11	–	–	–	9	2	11
تشاد	1 408	43	1 451	3	2	5	–	–	–	3	2	5
الصين	413	13	426	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	775	31	806	11	10	21	–	–	–	11	10	21
تشيكيا	3	1	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الدانمرك	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	1 079	3	1 082	2	–	2	146	14	160	148	14	162
السلفادور	164	11	175	–	–	–	–	–	–	–	–	–

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
إستونيا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	3	1	4	5	1	6	–	–	–	5	1	6
فرنسا	22	2	24	12	3	15	–	–	–	12	3	15
غامبيا	4	1	5	4	2	6	–	–	–	4	2	6
ألمانيا	397	30	427	3	2	5	–	–	–	3	2	5
غانا	136	19	155	2	–	2	–	–	–	2	–	2
غواتيمالا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	625	42	667	7	2	9	–	–	–	7	2	9
إندونيسيا	10	–	10	1	1	2	–	–	–	1	1	2
إيران (جمهورية – الإسلامية)	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	12	–	12	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	2	–	2	4	–	4	–	–	–	4	–	4
الأردن	326	–	326	12	–	12	–	–	–	12	–	12
كينيا	7	3	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاتفيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	147	16	163	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليتوانيا	41	3	44	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لكسمبرغ	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	7	–	7	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المكسيك	4	–	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	151	5	156	–	1	1	–	–	–	–	1	1
هولندا	6	–	6	4	1	5	–	–	–	4	1	5
النيجر	870	5	875	30	10	40	–	–	–	30	10	40

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
نيجيريا	64	13	77	2	4	6	104	36	140	106	40	146
النرويج	77	8	85	4	1	5	–	–	–	4	1	5
باكستان	153	–	153	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	2	–	2	2	–	2	–	–	–	2	–	2
رومانيا	4	1	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	971	35	1 006	12	9	21	281	34	315	293	43	336
سيراليون	15	3	18	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إسبانيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سري لانكا	243	–	243	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	169	16	185	3	1	4	–	–	–	3	1	4
سويسرا	5	1	6	5	2	7	–	–	–	5	2	7
توغو	881	52	933	21	4	25	244	36	280	265	40	305
تونس	82	4	86	7	2	9	–	–	–	7	2	9
تركيا	–	–	–	3	1	4	–	–	–	3	1	4
أوكرانيا	11	1	12	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	238	18	256	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	9	–	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
زامبيا	2	1	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**12 478**	**490**	**12 968**	**215**	**76**	**291**	**1 253**	**202**	**1 455**	**1 468**	**278**	**1 746**

المرفق الثاني

خريطة

